تحليل اقتصادى لاسهام الزراعة المصرية فى التنمية الاقتصادية فى الفترة ١٩٥٠ـ١٩٧٠

٢ ـ الاسهام السوقى

دكتور عبد التواب اليمانى

قسم الاقتصاد الزراعى – جامعة طنطا

مقدمة

ساهمت الزراعة المصرية مساهمة فعالة فى التنمية الاقتصادية عن طريق مساندتها وتدعيمها للأنشطة الاقتصادية الأخرى واتاحة الفرصة للاقتصاد القومى ككل لأن يسهم بصورة أفضل فى التجارة الدولية فيزداد بذلك ارتباطه بالاقتصاد العالمى . ويجىء هذا الاسهام بنمو الناتج الزراعى فيزداد بذلك الناتج القومى (الاسهام الناتجى) وبتبادل الزراعة السلع والخدمات مع القطاعات الأخرى (الاسهام السوقى) وبتقديم جزء من مواردها لاستخدامها فى الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية فتسهم بذلك فى تطويرها وتنميتها . وقد تركز الاهتمام فى البحث السابق على قياس الاسهام الناتجى ويستهدف هذا البحث قياس وتحليل الاسهام السوقى للزراعة المصرية وأهميته فى تنمية الاقتصاد القومى فى الفترة ١٩٥٠ – ١٩٧٠ . كما يستهدف أيضاً مقارنة الاسهام السوقى للزراعة المصرية فى الفترتين ١٩٥٠ – ١٩٦٠ ، ١٩٦١ – ١٩٧٠ وذلك بقصد معرفة التغير الذى يكون قد طرأ على هذا الاسهام نتيجة للتغيرات التى شهدتها الفترة الثانية فى كل من المنوالين التوزيعى والوظيفى فى البنيان الاقتصادى المصرى يضاف إلى ذلك أن الفترة الثانية أتسمت بالتركيز المستمر على تبنى السياسة التى تفضل التثمير الصناعى

عن نظيره الزراعى . ويعتقد الباحث – كما قيل قبلا – ان لهذه التغيرات أهمية كبيرة فى تحديد مدى الاسهام السوقى للزراعة المصرية فى الفترة الثانية .

ويتأتى الاسهام السوقى للزراعة عموماً عن طريقين هما :

١ – تبادل السلع والخدمات مع القطاعات غير الزراعية فى الاقتصاد القومى . ويتمثل ذلك فى شراء الزراعة لموارد الانتاج التى تنتجها القطاعات أو الوحدات الاقتصادية غير الزراعية (وهذا ما سنطاق عليه لفظ الاسهام السوقى المورد)، وفى بيع الزراعة لفائض انتاجها من مختلف السلع الغذائية والمواد الخام الزراعية للقطاعات غير الزراعية (الاسهام السوقى الناتج) . وفى كلتا الحالتين تسهم الزراعة فى تدعيم الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية وهذا بدوره سينعكس على كفاءة قطاع الزراعة وعلى اسهامه فى التنمية الاقتصادية .

٢ – تقديم الزراعة لجزء من فائض انتاجها فى الأسواق العالمية ليتم تبادله بسلع وخدمات تنتجها الاقتصاديات العالمية . وفى هذا المجال تسهم الزراعة فى التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل الواردات الاستهلاكية والاستثمارية ومستلزمات الانتاج الزراعى والصناعى كليهما ، كما تزيد أيضاً من توثيق صلة الاقتصاد الوطنى بالاقتصاد العالمى . وبازدياد حجم الاسهام السوقى للزراعة فى المجالات المذكورة يزداد النشاط التجارى فى قطاع الزراعة كما يزداد ارتباط العملية الانتاجية الزراعية بقوى السوق مما ينعكس بالتالى على كفاءة القطاع الزراعى نفسه وعلى دوره فى التنمية الاقتصادية القومية .

الاسهام السوقي الموردى

لقياس الاسهام السوقى المورد للزراعة المصرية تم احتساب القيمة السنوية لمستلزمات الانتاج الزراعى التى حصلت عليها الزراعة من القطاعات غير الزراعية فى الاقتصاد الوطنى أو من الاقتصاديات العالمية عن طريق

الاستيراد . وتتضمن تلك التقديرات قيمة الأسمدة الكيماوية والمبيدات الكيماوية بأنواعها واستهلاك وصيانة الآلات الميكانيكية والوقود والزيوت والشحوم وقيمة الأعلاف المركزة وغيرها من متطلبات الانتاج المماثلة المستخدمة فى الزراعة المصرية فى الفترة ١٩٥٠–١٩٧٠ . ولمعرفة التغير الذى يكون قد طرأ على الاسهام السوقى المورد للزراعة المصرية قدر المتوسط السنوى لمستلزمات الانتاج المذكورة فى الفترات الثلاث ١٩٥٠ – ١٩٦٠ ، ١٩٦١ – ١٩٧٠ ، ١٩٥٠ – ١٩٧٠ ، كما قدر أيضاً نسبة المتوسط السنوى لمستلزمات الانتاج المشتراه من خارج الزراعة إلى المتوسط السنوى لكل الدخل الزراعى وجملة مستلزمات الانتاج الزراعى فى الفترات الثلاث موضع البحث . ويبين جدول (١) تلك التقديرات والنسب التى ستستخدم كمقياس أولى للتعبير عن الاسهام السوقى المورد للزراعة المصرية فى الفترة ١٩٥٠ – ١٩٧٠ ، وكأساس يستند اليه فى مقارنة حجم هذا الاسهام فى الفترتين ١٩٥٠ – ١٩٦٠ ، ١٩٦١ – ١٩٧٠ لمعرفة التغير الذى يكون قد طرأ على الاسهام السوقى المورد للزراعة المصرية فى السنوات القليلة الماضية . وتشير النتائج المتحصل عليها فى جدول (١) إلى التوسع الملحوظ فى استخدام الموارد المستحدثة التى تنتج فى مؤسسات ووحدات انتاجية خارج قطاع الزراعة . حيث قدر المتوسط السنوى لقيمة مستلزمات الانتاج الزراعى المشتراه من خارج الزراعة فى الفترة ١٩٥٠ – ١٩٧٠ بحوالى ٦٢ مليون جنيه أى ما يعادل ١٠٪ تقريباً من المتوسط السنوى للدخل الزراعى الاجمالى ، وقرابة ٤٠ ٪ من المتوسط السنوى لجملة مستلزمات الانتاج الزراعى فى تلك الفترة . وتجدر الاشارة إلى أن مستلزمات الانتاج الزراعى المشتراه من خارج الزراعة على الرغم من تزايد قيمتها بالأسعار الجارية فان نسبتها فى الدخل الزراعى الاجمالى ظلت تتناقص فى الفترة موضع البحث فبينما ازداد المتوسط السنوى لقيمة مستلزمات الانتاج المشتراه من خارج الزراعة من حوالى ٤٧,٦ مليون جنيه فى الفترة ١٩٥٠ – ١٩٦٠ إلى نحو ٨٠,٢ مليون جنيه فى الفترة ١٩٦١ – ١٩٧٠ فان نسبة المتوسط السنوى لمستلزمات الانتاج هذه إلى المتوسط السنوى للدخل الزراعى الاجمالى قد

نقصت من ١١,١٪ فى الفترة الأولى إلى ١٠,٢٪ فى الفترة الثانية . كما أن نسبة المتوسط السنوى لمستلزمات الانتاج المشتراه من خارج الزراعة إلى المتوسط السنوى للدخل الزراعى الاجمالى ظلت ثابتة تقريباً عند ٤٠٪ فى الفترتين .

وعلى الرغم من هذا التوسع فى استخدام مستلزمات الانتاج الزراعى المشتراه من خارج الزراعة الا أن استخدامها الراهن لا يزال محدوداً بالنسبة للاحتياجات الحالية والمستقبلة للزراعة المصرية من هذه الموارد . فلا يزال أكثر من نصف مستلزمات الانتاج الزراعى يتم انتاجه فى قطاع الزراعة نفسه حيث يستخدم معظمها فى صورها التقليدية . ولنذكر هنا أن التركيز على الاستثمار فى الموارد الزراعية التقليدية بهذه الصورة لا يحقق معدل عائد منخفض فحسب بل يحد كذلك من اسهام الزراعة فى التنمية الاقتصادية القومية . وعموماً يمكن القول بأن الاسهام السوقى المورد للزراعة المصرية فى التنمية الاقتصادية القومية انما يتوقف على الجهود التى ستبذل مستقبلا فى سبيل تطوير أساليب الانتاج الزراعى . حيث يقتضى التطوير الفنى للعملية الانتاجية الزراعية التوسع فى استخدام الطرق والموارد الانتاجية المستحدثة مثل التقاوى المنتقاه والأسمدة الكيماوية والمبيدات الكيماوية بأنواعها المختلفة والسلالات الحيوانية المحسنة والأعلاف المركزة المصنعة . وحيث أن انتاج هذه الموارد يتطلب خبرات فنية ورؤوس أموال لا تتوافر عادة للمزارع العادى فيقتضى ذلك بالضرورة قيام مؤسسات وصناعات خارج قطاع الزراعة تكون وظيفتها الرئيسية انتاج وتقديم هذه الموارد للزراع وبشروط مناسبة . كما يتطلب انتاج واستخدام هذه الموارد المستحدثة أيضاً استمرار وتدعيم نشاط البحث العلمى فى المجالات الزراعية التطبيقية وقيام المؤسسات والتنظيمات التى تكفل تطبيق نتائج هذه البحوث مثل المؤسسات الائتمانية والارشادية وورش صيانة الآلات الزراعية وغيرها . وبتطوير الزراعة فنياً يزداد بذلك معدل النمو فى الناتج الزراعى ويزداد بالتالى اسهامها الناتجى والسوقى فى التنمية الاقتصادية القومية .

الاسهام السوقى الناتجى :

لقياس الاسهام السوقى الناتجى للزراعة المصرية احتسب المتوسط السنوى لفائض الانتاج الزراعى الذى لم يستهلك داخل قطاع الزراعة وتم تداوله فى الأسواق المحلية أو فى الأسواق العالمية ، كما أحتسبت أيضاً نسبة المتوسط السنوى للناتج الزراعى المسوق فى القطاعات غير الزراعية إلى المتوسط السنوى لجملة الناتج المسوق فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠ . ولمعرفة التغير الذى يكون قد طرأ على الاسهام السوقى الناتجى للزراعة المصرية قدر متوسط فائض الانتاج الزراعى السنوى المسوق فى القطاعات غير الزراعية والأسواق العالمية كما احتسبت أيضاً نسبة المتوسط السنوى للناتج الزراعى المسوق إلى المتوسط السنوى للناتج الكلى المسوق فى الفترتين ١٩٥٠ — ١٩٦٠ ، ١٩٦١ — ١٩٧٠ . ويستند قياس الاسهام السوقى الناتجى للزراعة المصرية فى الفترات الثلاث إلى فرضين بديلين كلاهما يتجاهل الجزء من الناتج الزراعى الذى قد يدخره السكان الزراعيون بدلا من استهلاكه . وينطوى الفرض الأول على تساوى استهلاك الفرد من الناتج الزراعى فى القطاعين (الزراعى وغير الزراعى) ، وذلك على الرغم من التفاوت الكبير فى الدخول الفردية وفى المرونات الدخلية للطلب على الانتجة الزراعية فى القطاعين (١) . أما الفرض الثانى فينطوى بدوره على تناسب استهلاك السلع الزراعية وغيرها فى القطاعات المختلفة مع أنصبتها فى الدخل القومى . ويبين الجدول (٢أ) كيفية قياس قيمة الناتج الزراعى المسوق وجملة الناتج المسوق ، بينما يوضح الجدول (٢ب) الأهمية النسبية للناتج الزراعى المسوق فى كل من الدخل

---

(١) أكدت النتائج الاولية لبحث ميزانية الاسرة عام ١٩٦٥ هذا الاختلاف فى معاملات المرونة الاستهلاكية الانفاقية للسلع الغذائية ومتوسط انفاق الفرد عليها بالجنيه بين سكان المحافظات الحضرية وسكان الريف . للمزيد من التفاصيل فى هذا الشأن يرجع الى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — النتائج الأولية لبحث ميزانية الأسرة عام ١٩٦٥ — مرجع رقم ٢٠ — ١١٢ مايو ١٩٦٧ ص ١٤١ .

المحلى الاجمالى وجملة الناتج المسوق فى السنوات الثلاث ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ وذلك وفقاً لفرض الاستهلاك الأول (٢) . وكما يظهر من جدول (٢أ) تبلغ جملة السكان وعدد السكان الزراعيين فى عام ١٩٥٠ نحو ٢٠,١ مليون و ١٢,٥ مليون نسمة على التوالى . وتبلغ قيمة الدخل الزراعى والدخل غير الزراعى فى عام ١٩٥٠ قرابة ٣٠٢,٩ مليون جنيه ، ٤٤٧,٥ مليون جنيه على التوالى . وبناء على فرض تساوى استهلاك الفرد من الناتج الزراعى فى القطاعات المختلفة ستبلغ إذن قيمة استهلاك الفرد من الناتج الزراعى فى عام ١٩٥٠ نحو ١٥ جنيه (٣٠٢,٩ مليون جنيه ÷ ٢١,١ مليون نسمة) . وتبلغ قيمة استهلاك السكان الزراعيين من ناتجهم نحو ١٨٨,٨ مليون جنيه (١٢,٥ مليون نسمة × ١٥,١ جنيه) كما تبلغ قيمة استهلاك السكان غير الزراعيين من الناتج الزراعى نحو ١١٤,١ مليون جنيه (٣٠٢,٩ مليون جنيه — ١٨٨,٨ مليون جنيه) . ويعنى ذلك أن قيمة الناتج الزراعى المسوق (وهى نفس قيمة استهلاك السكان غير الزراعيين من الناتج الزراعى) تبلغ فى عام ١٩٥٠ حوالى ١١٤,١ مليون جنيه. وبفرض أن كل الناتج غير الزراعى يتم تداوله فى السوق فان جملة الناتج المسوق فى الاقتصاد القومى تقدر فى فى عام ١٩٥٠ بنحو ٥٦١,٦ مليون جنيه) . (١١٤,١ + ٤٤٧,٥) معنى ذلك أن الناتج الزراعى المسوق فى عام ١٩٥٠ يقدر بنحو ٢٠,٣٪ من الناتج الكلى المسوق . وبنفس الطريقة السابقة تم احتساب قيمة الاسهام

---

(٢) يلاحظ هنا احتساب الاسهام السوق الناتجى للزراعة المصرية فى السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ولم يحتسب المتوسط السنوى لهذا الاسهام فى الفترات الثلاث ١٩٥٠ — ١٩٦٠ ، ١٩٦١ — ١٩٧٠ ، ١٩٥٠ — ١٩٧٠ . ويرجع السبب فى ذلك الى أن احتساب الاسهام السوق الناتجى وفقا للفرض الأول إنما يستند فى المبدأ الى بيانات السكان بينما لا تتوافر هذه البيانات الا فى سنوات التعداد أو فى السنوات التى أجريت فيها تعدادات السكان بالعينة . وقد تم تقدير جملة السكان وعدد السكان الزراعيين فى عام ١٩٥٠ على أساس بيانات السكان فى التعداد العام للسكان ١٩٤٧ وبيانات معدلات المواليد والوفيات لكل من سكان الريف والسكان على مستوى الجمهورية فى السنوات الثلاث ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ .

السوقى الناتجى للزراعة المصرية فى العامين ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ (جدول ٢أ) ويبين الجدول (٢ ب) الأهمية النسبية للناتج الزراعى المسوق فى كل من الناتج الكلى المسوق وفى الدخل المحلى الاجمالى فى السنوات الثلاث المذكورة . ففى عام ١٩٥٠ مثلا بلغ نصيب الزراعة من الدخل المحلى الاجمالى نحو ٤٠,٤٪ بينما بلغت نسبة السكان الزراعيين لمجموع السكان فى نفس العام حوالى ٦٢,٣٪ وبناء على فرض الاستهلاك الأول سيبلغ اذن استهلاك السكان الزراعيين من ناتجهم نحو ٢٥,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى . كما يبلغ استهلاك السكان غير الزراعيين من الناتج الزراعى ما يعادل ١٥,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى(٤٠,٤٪ — ٢٥,٢٪).أى أن الناتج الزراعى المسوق يقدر بنحو١٥,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٥٠ وبفرض أن كل الناتج غير الزراعى (ما يعادل نحو ٥٩,٦٪من الدخل المحلى الاجمالى) يتم تداوله فى السوق فان جملة الناتج المسوق تقدر بنحو٧٤,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى(١٥,٢٪+٥٩,٦٪) ويتبين من ذلك أن الناتج الزراعى المسوق يبلغ نحو ٢٠,٣٪ من الناتج الكلى المسوق فى عام ١٩٥٠ . وبنفس خطوات الطريقة السابقة تم احتساب الاسهام الناتجى السوقى النسبى للزراعة المصرية فى عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ مستندين فى ذلك إلى فرض تساوى استهلاك الفرد من السلع الزراعية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة (جدول ٢ ب) .

واستناداً إلى الفرض الثانى البديل والذى يقضى بتناسب استهلاك السلع الزراعية وغيرها فى القطاعات المختلفة مع أنصبتها من الدخل القومى أمكن تقدير قيمة الناتج الزراعى المسوق وجملة الناتج المسوق فى السنوات الثلاث ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ كما احتسب أيضاً المتوسط السنوى للناتج الزراعى المسوق وللناتج الكلى المسوق فى الفترات الثلاث ١٩٥٠ — ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ١٩٧٠ ، ١٩٥٠ — ١٩٧٠ . ويبين الجدول (٣ أ) كيفية احتساب حجم الاسهام السوقى الناتجى للزراعة المصرية بينما يوضح الجدول (٣ ب) الأهمية النسبية للناتج الزراعى المسوق فى كل من الدخل المحلى الاجمالى والناتج الكلى

المسوق فى السنوات والفترات الثلاث موضع البحث . ولتقدير حجم الاسهام السوقى الناتجى للزراعة المصرية فى عام ١٩٥٠ مثلا يتعين فى بادىء الأمر تقدير نصيبها من الدخل القومى فى هذا العام ، لأن توزيع استهلاك السلع الزراعية بين السكان الزراعيين والسكان غير الزراعيين يكون وفقاً للفرض الثانى متناسباً مع أنصبة قطاع الزراعة والقطاعات غير الزراعية فى الدخل القومى . وكما يظهر فى الجدول (٣ أ) يبلغ نصيب الزراعة من الدخل المحلى الاجمالى فى عام ١٩٥٠ نحو ٤٠٪ ، كما تبلغ قيمة الدخل الزراعى فى نفس العام حوالى ٣٠٢,٩ مليون جنيه . ويعنى ذلك أن الناتج الزراعى البالغ قيمته ٣٠٢,٩ مليون جنيه سيتم توزيعه بين السكان الزراعيين والسكان غير الزراعيين بنسبة ٢ : ٣ (٤٠ : ٦٠) أى أن استهلاك السكان الزراعيين من ناتجهم سيبلغ نحو ١٢٢,٣ مليون جنيه بينما يبلغ استهلاك السكان غير الزراعيين من الناتج الزراعى (أو قيمة الناتج الزراعى المسوق) حوالى ١٨٠,٦ مليون جنيه . ويفرض أن كل الناتج غير الزراعى والبالغ قيمته فى عام ١٩٥٠ حوالى ٤٤٧,٥ مليون جنيه يتم تداوله فى السوق فان جملة الناتج المسوق تبلغ فى نفس العام قرابة ٦٢٨ مليون جنيه ويعنى ذلك ان الناتج الزراعى المسوق يقدر بنحو ٢٨,٧٪ من جملة الناتج المسوق فى عام ١٩٥٠ . هذا وقد احتسبت بنفس الطريقة السابقة قيمة الاسهام السوقى الناتجى للزراعة المصرية فى العامين ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ كما احتسب أيضاً المتوسط السنوى لهذا الاسهام فى الفترات الثلاث (جدول ٣ أ) .

هذا ويبين الجدول (٣ ب) الأهمية النسبية للناتج الزراعى المسوق فى كل من الناتج المحلى الاجمالى والناتج الكلى المسوق فى السنوات والفترات الثلاث موضع البحث . ففى عام ١٩٥٠ مثلا يبلغ استهلاك السكان الزراعيين من ناتجهم ما يعادل ١٦,٣٪ من الدخل المحلى الاجمالى (٠,٤٠٣٦ × ٠,٤٠٣٦ = ١٦٢٩) أى أن استهلاك السكان غير الزراعيين من الناتج الزراعى (أو الناتج الزراعى المسوق) سيبلغ فى هذه الحالة نحو ٢٤٪ من الدخل المحلى

الاجمالى (٤٠,٣٦٪ – ١٦,٢٩٪) . وبفرض أن كل الناتج غير الزراعى والذى يبلغ نحو ٦٠٪ تقريباً من الدخل المحلى الاجمالى يتم تداوله فى السوق ، فان حملة الناتج المسوق فى الاقتصاد ككل تقدر بنحو ٨٣,٧٪ من الدخل المحلى الاجمالى فى عام ١٩٥٠ (٢٤,٠٧٪ + ٥٩,٦٤٪) . وعلى ذلك فان الناتج الزراعى المسوق يقدر بنحو ٢٨,٧٪ من الناتج الكلى المسوق فى عام ١٩٥٠ (٢٤,١ ÷ ٨٣,٧). هذا وقد تم احتساب الاسهام السوقى الناتجى النسبى للزراعة المصرية وبنفس الطريقة السابقة فى العامين ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ كما تم أيضاً تقدير المتوسط السنوى لهذا الاسهام فى الفترات الثلاث (جدول ٣ ب) . ويتبين من الجدول ٣ أ ، ٣ ب أن المتوسط السنوى لقيمة الناتج الزراعى المسوق فى الفترة ١٩٥٠ – ١٩٧٠ يبلغ حوالى ٢٧٣ مليون جنيه أى ما يعادل نحو ٢١٪ من المتوسط السنوى للدخل المحلى الاجمالى أو نحو ٢٣٪ من المتوسط السنوى لجملة الناتج المسوق فى تلك الفترة .

وتشير تقديرات الاسهام السوقى الناتجى للزراعة المصرية وفقاً للفرضين البديلين إلى أن الناتج الزراعى المسوق على الرغم من تزايد قيمته المطلقة فى الفترة ١٩٥٠ – ١٩٧٠ الا أن نسبته فى الناتج المحلى الاجمالى وفى جملة الناتج المسوق أخذت فى التناقص المستمر فى تلك الفترة . فوفقاً لفرض تساوى استهلاك الفرد من الناتج الزراعى فى القطاعات المختلفة قدرت القيمة المطلقة للناتج الزراعى المسوق فى عام ١٩٥٠ بنحو ١٨٩ مليون جنيه وفى عام ١٩٦٠ بحوالى ٢٠٤ مليون جنيه وفى عام ١٩٧٠ بما يقرب من ٣٠٧ مليون جنيه . وقابل هذه الزيادة فى قيمة الناتج الزراعى المسوق انخفاض مستمر فى نسبة الناتج الزراعى المسوق فى كل من الناتج المحلى الاجمالى والناتج الكلى المسوق فى السنوات الثلاث ، حيث انخفضت نسبة الناتج الزراعى المسوق فى الدخل المحلى الاجمالى من نحو ١٥,٢٪ فى عام ١٩٥٠ إلى نحو ١٣,٩٪ فى عام ١٩٦٠ وإلى حوالى ١٢,٩٪ فى عام ١٩٧٠ . وفى الوقت نفسه نقصت نسبة الناتج الزراعى المسوق فى الناتج الكلى المسوق من حوالى ٢٠,٣٪ فى عام ١٩٥٠ إلى نحو ١٦,٨٪ فى عام ١٩٦٠ وإلى نحو

١٥,٢٪ فى عام ١٩٧٠ . ويتبين من ذلك انه على الرغم من تزايد القيمة الحقيقية المطلقة للناتج الزراعى المسوق فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠ الأأن نسبته فى الناتج المحلى الاجمالى وفى الناتج الكلى المسوق قد تناقصت تدريجيا فى تلك الفترة . ويرجع تناقص نسبة الناتج الزراعى المسوق فى هذه الحالة إلى انخفاض نصيب الزراعة من الدخل القومى وانخفاض نسبة السكان الزارعيين خلال الفترة موضع البحث . وبتقدير الاسهام السوقى الناتجى للزراعة المصرية وفقاً لفرض تناسب استهلاك السلع الزراعية فى القطاعات الاقتصادية مع أنصبة تلك القطاعات فى الدخل القومى تبين أيضاً أن الناتج الزراعى المسوق على الرغم من تزايد قيمته المطلقة فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠ فان نسبته فى كل من الدخل المحلى الاجمالى وفى جملة الناتج المسوق ظلت تتناقص خلال تلك الفترة . حيث ازداد المتوسط السنوى للناتج الزراعى المسوق من حوالى ٢١٥ مليون جنيه فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٦٠ إلى نحو ٣٣٣ مليون جنيه فى الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٠ . وقابل هذه الزيادة فى القيمة المطلقة للناتج الزراعى المسوق انخفاض مستمر فى نسبة هذا الناتج فى كل من الدخل المحلى الاجمالى وفى جملة الناتج المسوق . حيث انخفضت نسبة المتوسط السنوى للناتج الزراعى المسوق إلى المتوسط السنوى للدخل المحلى الاجمالى من نحو ٢٣٪ فى الفترة الأولى إلى حوالى ٢٠٪ فى الفترة الثانية . وبالمثل انخفضت نسبة المتوسط السنوى للناتج الزراعى المسوق إلى المتوسط السنوى لجملة الناتج المسوق من نحو ٢٦٪ فى الفترة الأولى إلى حوالى ٢٢٪ فى الفترة الثانية . وبمقارنة الاسهام السوقى الناتجى للزراعة المصرية فى السنوات الثلاث ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ يتأكد لنا حقيقة تزايد القيمة المطلقة للناتج الزراعى المسوق وتناقص الأهمية النسبية لهذا الناتج فى كل من الدخل المحلى الاجمالى والناتج الكلى المسوق . فبينما ازدادت قيمة الناتج الزراعى المسوق من ١٨٠,٦ مليون جنيه فى عام ١٩٥٠ إلى ٢٤٩,٧ فى عام ١٩٦٠ وإلى ٤١٦,٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ ، انخفضت نسبة الناتج الزراعى المسوق إلى الناتج المحلى الاجمالى من نحو ٢٤,١٪ فى عام ١٩٥٠

إلى نحو ٢١,٦٪ فى عام ١٩٦٠ وإلى حوالى ٢٠,٠٪ فى عام ١٩٧٠ . كما انخفضت بالمثل نسبة الناتج الزراعى المسوق فى الناتج الكلى المسوق من ٢٨,٧٪ إلى ٢٣,٩٪ وإلى ٢١,٦٪ فى الأعوام الثلاثة على التوالى .

مما تقدم عن الاسهام السوقى الناتجى للزراعة المصرية يتبين ما يأتى :

١ ــ أن الزراعة المصرية قد ساهمت بالفعل فى تدعيم الأنشطة الاقتصادية الأخرى فى الاقتصاد القومى وذلك من خلال الاسهام السوقى الناتجى . ويتمثل هذا الاسهام فى توفير الغذاء والكساء للسكان غير الزراعيين وفى مد الصناعات المحلية كالصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية بالخامات الزراعية مما أدى إلى تدعيم نشاط تلك الصناعات وتمكينها من النهوض والنمو .

٢ ــ انه على الرغم من تزايد القيمة المطلقة للاسهام السوقى الناتجى للزراعة المصرية فى الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠ الا أن الأهمية النسبية للناتج الزراعى المسوق فى كل من الناتج المحلى الاجمالى والناتج الكلى المسوق قد تناقصت تدريجياً بسبب تناقص المركز النسبى للزراعة المصرية فى البنيان الاقتصادى القومى فى الفترة موضع البحث .

٣ ــ ان الاسهام السوقى الناتجى للزراعة المصرية سيتحدد فى المستقبل بمعدل النمو المحقق فى الانتاج والانتاجية الزراعية ونصيب الزراعة من الدخل القومى والقوى العاملة وبالمرونات الدخلية لطلب السكان الزراعيين على السلع الزراعية .

٤ ــ ان الفرضين السابقين يضعان حدين يمكن أن يتأرجح بينهما سلوك المنتجين والمستهلكين ويتقلب بينهما الاسهام السوقى الناتجى للزراعة المصرية فى التنمية الاقتصادية القومية .

اسهام الزراعة المصرية فى التجارة الخارجية :

يتأتى اسهام الزراعة فى التجارة الخارجية عندما تقدم جزءاً من فائض انتاجها فى الأسواق العالمية فتسهم بذلك فى تمويل الواردات وفى تدعيم الأنشطة المختلفة فى الاقتصاد القومى . وهذا الفائض الذى تقدمه الزراعه فى الأسواق العالمية هو فى الواقع أحد مكونات الناتج الزراعى الكلى . وعليه سوف تستخدم نسبة قيمة الصادرات الزراعية فى الدخل الزراعى كمؤشر للوقوف على أهمية الصادرات الزراعية فى البنيان الاقتصادى الزراعى المصرى

وقد تم بالفعل احتساب نسبة المتوسط السنوى لقيمة صادرات المنتجات الزراعية الخام والمصنعة إلى المتوسط السنوى للدخل الزراعى فى كل من الفترات الثلاث ١٩٥٠ — ١٩٦٠ ، ١٩٦١ — ١٩٧٠ ، ١٩٥٠ — ١٩٧٠ (جدول ٤) . وبمقارنة هذه النسبة فى الفترتين ١٩٥٠ — ١٩٦٠ ، ١٩٦١ — ١٩٧٠ يمكن معرفة التغير الذى يكون قد طرأ على أهمية الصادرات الزراعية فى البنيان الاقتصادى القومى بوجه عام والبنيان الاقتصادى الزراعى بوجه خاص .

وكما قيل قبلا عندما تتبادل الزراعة بعضاً من فائض انتاجها بسلع وخدمات تنتجها الاقتصاديات العالمية فانها بذلك تسهم مساهمة فعالة فى تمويل الواردات الاستهلاكية والاستثمارية وفى تدعيم الأنشطة المختلفة فى الاقتصاد القومى . وللوقوف على أهمية الزراعة فى تمويل الواردات المصرية فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠ يلزم معرفة مكونات الصادرات والواردات الزراعية وغير الزراعية فى تلك الفترة . وقد تم بالفعل احتساب المتوسطات السنوية لقيمة صادرات المنتجات الزراعية الخام والمصنعة وقيمة واردات المنتجات الزراعية الخام والمصنعة فى الفترات الثلاث . كما احتسبت أيضاً المتوسطات السنوية لقيمة كل من الصادرات والواردات من المنتجات الخام والمصنعة غير الزراعية فى الفترات الثلاث (جدول ٥) وبمقارنة هذه المتوسطات السنوية بعضها ببعض يمكن معرفة التطور فى بنيان الصادرات

والواردات المصرية ومكوناتها ذات الأصول الزراعية وغير الزراعية ، كما يمكن أيضاً الوقوف على الأهمية المطلقة والنسبية للصادرات الزراعية فى تمويل الواردات المصرية فى الفترات الثلاث موضع البحث .

وتشير التقديرات المتحصل عليها فى جدول (١) ان صادرات المنتجات الزراعية الخام والمصنعة على الرغم من تزايد قيمتها بالأسعار الجارية فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠ فان نسبتها فى الدخل الزراعى ظلت فى تناقص باستمرار . فبينما ازداد المتوسط السنوى لقيمة الصادرات من المنتجات الزراعية الخام والمصنعة من ١٤٨,٧ مليون جنيه فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٦٠ إلى نحو ٢١٢,٨ مليون جنيه فى الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٠ ، انخفضت نسبة المتوسط السنوى لقيمة الصادرات الزراعية إلى المتوسط السنوى للدخل الزراعى من حوالى ٣١,٨٪ فى الفترة الأولى إلى نحو ٢٦,٨٪ فى الفترة الثانية .

وتشير التقديرات المتحصل عليها فى جدول (٥) إلى أن قيمة الصادرات الزراعية الخام والمصنعة تفوق كثيراً قيمة الواردات منها فى الفترات الثلاث . حيث يبلغ المتوسط السنوى لفائض الصادرات الزراعية عن الواردات منها نحو ٩٠,٨ مليون جنيه فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠ ، كما ازداد المتوسط السنوى لفائض الصادرات الزراعية عن الواردات منها من نحو ٨٧,١ مليون جنيه فى الفترة الأولى (١٩٥٠ — ١٩٦٠) إلى حوالى ١١٥,٩ مليون جنيه فى الفترة الثانية (١٩٦١ — ١٩٧٠) . أما الصادرات الوطنية من المنتجات الخام والمصنعة غير الزراعية فلم تسهم الا بقدر ضئيل فى تمويل الواردات منها . حيث يبلغ المتوسط السنوى للعجز فى قيمة صادرات المنتجات الخام والمصنعة غير الزراعية عن قيمة الواردات منها نحو ١٧٧,٤ مليون جنيه كما ازداد المتوسط السنوى لهذا العجز من نحو ١٣٩,١ مليون جنيه فى الفترة الأولى إلى حوالى ٢١٩,٤ مليون جنيه فى الفترة الثانية .

ومن الاستعراض السابق لاسهام الزراعة فى مجال التجارة الخارجية يتبين لنا أن العبء الأكبر فى تمويل الواردات المصرية لا يزال يقع على عاتق قطاع الزراعة ، فما زالت قيمة الصادرات الوطنية من المنتجات الخام والمصنعة الزراعية تفوق كثيراً قيمة الواردات منها كما أن الصادرات غير الزواعية على الرغم من تنوعها وتزايد انتاجها المحلى فى السنوات الأخيرة لا تزال قاصرة عن تمويل الواردات غير الزراعية .

موجز ومال

يتأتى الاسهام السوقى للزراعة فى التنمية الاقتصادية عندما تقدم جزءاً من فائض انتاجها (الاسهام السوقى الناتجى) للقطاعات غير الزراعية مقابل موارد وخدمات انتاجية تنتجها تلك القطاعات (الاسهام السوقى الموردى) وتحصل عليها الزراعة لاستخدامها فى الانتاج الزراعى . يضاف إلى ذلك اسهام الزراعة فى التجارة الخارجية بتقديم جزء من فائض انتاجها للتداول فى الأسواق العالمية فتسهم بذلك فى تمويل الواردات وفى تدعيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى الاقتصاد القومى .

وقد تركز الاهتمام فى هذا البحث حول قياس الاسهام السوقى للزراعة المصرية فى المجالات الثلاث المذكورة فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠ ، ومعرفة التغير الذى يكون قد طرأ على الاسهام السوقى للزراعة المصرية فى تلك الفترة وذلك بمقارنة حجم هذا الاسهام فى الفترتين ١٩٥٠ — ١٩٦٠ ، ١٩٦١ — ١٩٧٠ . وفى قياس وتحليل الاسهام السوقى للزراعة المصرية تركز الاهتمام فى بادىء الأمر على اختيار مؤشرات الاسهام وكيفية قياسها باستخدام البيانات المتاحة فى الفترة موضع البحث ، ويلى ذلك مناقشة وتحليل النتائج المتحصل عليها فى كل من المجالات الثلاث المذكورة للاسهام السوقى للزراعة المصرية .

ولقياس الاسهام القومى قدر المتوسط السنوى لقيمة مستلزمات الانتاج

المشتراه من خارج الزراعة ونسبتها فى كل من المتوسط السنوى للدخل الاجمالى والمتوسط السنوى لجملة مستلزمات الانتاج الزراعى فى الفترات الثلاث ١٩٥٠ – ١٩٦٠، ١٩٦١ – ١٩٧٠، ١٩٥٠ – ١٩٧٠ وتشير النتائج المتحصل عليها فى هذا الصدد إلى التوسع الملحوظ فى استخدام الموارد المستحدثة المنتجة خارج قطاع الزراعة ، حيث قدر المتوسط السنوى لقيمة هذه الموارد فى الفترة ١٩٥٠ – ١٩٧٠ بنحو ٦٢ مليون جنيه أى ما يعادل حوالى ١٠٪ من المتوسط السنوى للدخل الزراعى الاجمالى وقرابة ٤٠٪ من المتوسط السنوى لجملة مستلزمات الانتاج فى تلك الفترة . وبمقارنة هذه التقديرات فى الفترتين ١٩٥٠ – ١٩٦٠ ، ١٩٦١ – ١٩٧٠ تبين أن الموارد المشتراه من خارج الزراعة على الرغم من تزايد قيمتها المطلقة بالأسعار الجارية فان نسبتها فى الدخل الزراعى الاجمالى ظلت فى تناقص باستمرار فى الفترة موضع البحث .

ولقياس الاسهام السوقى الناتجى للزراعة المصرية قدرت قيمة الناتج الزراعى المسوق ونسبته فى كل من الدخل المحلى وفى جملة الناتج المسوق فى الاقتصاد القومى فى سنوات مختلفة من الفترة موضع البحث . ويستند مقياس الإسهام السوقى الناتجى إلى فرضين بديلين كلاهما يتجاهل الجزء من الناتج الزراعى الذى قد يدخره السكان الزراعيون بدلا من استهلاكه وينطوى الفرض الأول على تساوى استهلاك الفرد من الناتج الزراعى فى القطاعين الزراعى وغير الزراعى ، بينما ينطوى الفرض الثانى على تناسب استهلاك الناتج الزراعى فى القطاعات المختلفة مع أنصبتها من الناتج القومى . وجدير بالذكر أن هذين الفرضين يضعان بالفعل حدين يمكن أن يتأرجح بينهما سلوك المنتجين والمستهلكين فى الاقتصاد القومى . ويظهر ذلك من تقديرات الاسهام السوقى الناتجى للزراعة المصرية بناء على الفرضين البديلين المذكورين فبينما قدرت قيمة الناتج الزراعى المسوق بناء على الفرض الأول نحو ٢٧٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ ، بلغت القيمة المقدرة للناتج الزراعى المسوق بناء على الفرض الثانى وفى نفس العام حوالى ٤١٧ مليون جنيه وبالمثل تتراوح

نسبة الناتج الزراعى المسوق فى الدخل المحلى الاجمالى فى عام ١٩٧٠ من حوالى ١٣٪ بناء على الفرض الأول إلى نحو ٢١٪ بناء على الفرض الثانى . أيضاً تتراوح نسبة الناتج الزراعى المسوق فى الناتج الكلى المسوق فى عام ١٩٧٠ من ١٥٪ بناء على الفرض الأول إلى حوالى ٢٣٪ بناء على الفرض الثانى . وبمقارنة تقديرات الاسهام السوقى الناتجى للزراعة المصرية فى السنوات الثلاث ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ بناء على الفرضين البديلين تبين أيضاً أن الناتج الزراعى المسوق على الرغم من تزايد قيمته الحقيقية المطلقة فان نسبته فى كل من الدخل المحلى الاجمالى وفى جملة الناتج المسوق ظلت فى تناقص باستمرار فى الفترة موضع البحث .

وللوقوف على الأهمية المطلقة والنسبية للصادرات الزراعية المصرية فى الدخل الزراعى وفى تمويل الواردات بأنواعها المختلفة قدر المتوسط السنوى لقيمة صادرات المنتجات الزراعية الخام والمصنعة ونسبتها فى الدخل الزراعى الاجمالى فى الفترات الثلاث . كما قدر أيضاً المتوسط السنوى للفائض فى قيمة هذه الصادرات الزراعية عن الواردات منها وكذا المتوسط السنوى لقيمة العجز فى قيمة الصادرات غير الزراعية (الخام والمصنعة) عن الواردات منها فى الفترات الثلاث . وقد قدر المتوسط السنوى لقيمة الصادرات الزراعية فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠ بنحو ١٧٩ مليون جنيه أى ما يعادل ٣٩٪ تقريباً من المتوسط السنوى للدخل الزراعى الاجمالى فى تلك الفترة . كما قدر متوسط قيمة فائض الصادرات الزراعية عن الواردات منها فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠ بحوالى ٩١ مليون جنيه . وقد ساهم هذا الفائض السنوى فى تمويل ما يقرب من نصف المتوسط السنوى لقيمة الواردات غير الزراعية والبالغ قدره فى نفس الفترة نحو ١٩٦ مليون جنيه . ويتبين من استعراض النتائج التى أمكن التوصل اليها فى هذه الدراسة :

١ — ان الزراعة المصرية قد ساهمت بالفعل فى الفترة موضع البحث مساهمة فعالة فى تدعيم الأنشطة الاقتصادية الأخرى من خلال أسهامها السوقى

الناتجى والموردى وعن طريق تمويل الواردات الزراعية وغير الزراعية .

٢ – انه على الرغم من تزايد القيمة المطلقة للاسهام السوقى للزراعة المصرية فى الفترة ١٩٥٠ – ١٩٧٠ الا أن الأهمية النسبية لهذا الاسهام فى كل من الناتج المحلى الاجمالى أو الناتج الزراعى الاجمالى أو جملة الناتج المسوق ظلت فى تناقص مستمر وذلك بسبب تناقص المركز النسبى للزراعة المصرية فى البنيان الاقتصادى القومى فى تلك الفترة .

٣ – ان الاسهام السوقى للزراعة المصرية سيتحدد فى المستقبل بمعدل النمو المحقق فى الانتاج والانتاجية الزراعية وبالتغير فى المركز النسبى للزراعة فى البنيان الاقتصادى القومى وبالمرونات الدخلية لطلب سكان الريف والحضر على السلع الزراعية .

جدول (١) الأهمية النسبية لمستلزمات الانتاج الزراعى المشتراه من خارج الزراعة فى الدخل الزراعى الاجمالى وفى جملة مستلزمات الانتاج الزراعى فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠ .

البيان	المتوسط السنوى للفترة ١٩٥٠ — ١٩٦٠	المتوسط السنوى للفترة ١٩٦١ — ١٩٧٠	المتوسط السنوى للفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠
قيمة الدخل الزراعى الاجمالى بالأسعار الجارية (بالمليون جنيه)	٤٦٧,٤	٧٩٢,٥	٦٢٢,٣
جملة مستلزمات الانتاج بالأسعار الجارية (بالمليون جنيه)	١١٦,٢	١٩٨,٣	١٥٥,١
قيمة مستلزمات الانتاج الزراعى المشتراه من خارج الزراعة بالأسعار الجارية (بالمليون جنيه)	٤٧,٦	٨٠,٢	٦٢,١
النسبة المئوية لقيمة مستلزمات الانتاج المشتراه من خارج الزراعة مع الدخل الزراعى الاجمالى	١١,١	١٠,٢	١٠,١
النسبة المئوية لقيمة مستلزمات الانتاج المشتراه من خارج الزراعة	٤٠,٤	٤٠,٤	٤٠,١

— جملة مستلزمات الانتاج الزراعى .

— وتشمل قيمة الأسمدة الكيماوية والمبيدات الكيماوية والوقود والزيوت والشحوم واستهلاك الالآت وصيانتها والاعلاف الجافه والمركزة ومستلزمات أخرى .

المصدر : جمعت واحتسبت من : ١ — وزارة الزراعة — مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء — النشرات الدورية للاقتصاد الزراعى — ا لاعداد السنوية ١٩٦٣ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ ، ٢ — الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء — تقديرات الدخل القومى — القطاع الزراعى من الأعوام ١٩٥٨ — ١٩٦٠ القاهرة .

الجدول (٢) قيمة الاسهام السوقى الناتجى السنوى للزراعة المصرية فى السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ بناء على فرض تساوى استهلاك الفرد من الناتج الزراعى فى القطاعات الاقتصادية المختلفة

بيان	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠
جملة السكان (بالمليون نسمة)	٢٠,١١٤	٢٦,٠٨٠	٣٣,٥٦٩
جملة السكان الزراعيين (بالمليون نسمة)	١٢,٥٣٨	١٤,٦٠١	١٧,٨٥٥
قيمة الدخل المحلى الاجمالى مثبته بأسعار ١٩٥٤ (بالمليون جنيه)	٧٥٠,٤٠٠	١١٥٦,٥٠٠	٢٠٨٠,٩٠٠
قيمة الدخل الزراعى الاجمالى مثبتة بأسعار ١٩٥٤ (بالمليون جنيه)	٣٠٢,٩٠٠	٣٦٤,٥٠٠	٥٧٦,٧٠٠
قيمة الدخل غير الزراعى مثبتة بأسعار ١٩٥٤ (بالمليون جنيه)	٤٤٧,٥٠٠	٧٩٢,٠٠٠	١٥٤٠,٢٠٠
استهلاك الفرد من الناتج الزراعى (بالجنيه)	١٥,٠٦	١٣,٩٧	١٧,١٨
جملة استهلاك السكان الزراعيين من الناتج الزراعى (بالمليون جنيه)	١٨٨,٨٢٢	٢٠٣,٩٧٦	٣٠٦,٧٤٨
جملة استهلاك السكان غير الزراعيين من الناتج الزراعى = الناتج الزراعى المسوق (بالمليون جنيه)	١١٤,٠٧٨	١٦٠,٥٢٤	٢٦٩,٩٥٢
جملة الناتج المسوق	٥٦١,٥٧٨	٩٥٢,٥٢٤	١٧٧٤,١٥٢

جدول (٣ أ) قيمة الاسهام السوقى الناتجى السنوى للزراعة المصرية فى الفترة من ١٩٥٠ — ١٩٧٠ (بناء على فرض تناسب استهلاك السلع الزراعية وغيرها فى القطاعات الاقتصادية مع أنصبة تلك القطاعات فى الدخل القومى)

بيان	عام ١٩٥٠	عام ١٩٦٠	عام ١٩٧٠	المتوسط السنوى للفترة ٥٠—١٩٦٠	المتوسط السنوى للفترة ٦١—١٩٧٠	المتوسط السنوى للفترة ٦٠
٪ للدخل الزراعى من الدخل المحلى الاجمالى	٤٠,٣٦	٣١,٥٠	٢٧,٧١	٣٥,٥٣	٢٧,٩٧	٣٠,٨٨
الدخل الزراعى (بالمليون جنيه)	٣٠٢,٩٠	٣٦٤,٥٠	٥٧٦,٧٠	٣٣٤,٥٠	٤٦٢,٢٠	٣٩٥,٣٠
الدخل غير الزراعى (بالمليون جنيه)	٤٤٧,٥٠	٧٩٢,٠	١٥٤٠,٢٠	٦٠٦,٧٠	١١٩٠,٤٠	٨٨٤,٧٠
استهلاك السكان الزراعيين من الناتج الزراعى (بالمليون جنيه)	١٢٢,٣٠	١١٤,٨٢	١٥٩,٨٠	١١٨,٨٥	١٢٩,٢٧	١٢٢,٥٧
استهلاك السكان غير الزراعيين من الناتج الزراعى (بالمليون جنيه)	١٨٠,٦٠	٢٤٩,٧٠	٤١٦,٩٠	٢١٥,٧٠	٣٣٢,٩٠	٢٧٢,٧٠
جملة الناتج المسوق (بمليون جنيه)	٦٢٨,١٠	١٠٤١,٧٠	١٩٢١,١	٨٢٢,٤٠	١٥٢٣,٣٠	١١٥٧,٤

المصدر : بيانات الدخل جمعت واحتسبت من نفس المرجع السابق فى جدول (٢ أ) ، (٢ ب)

جدول ٣ ب : الأهمية النسبية للناتج الزراعى المسوق فى كل من الناتج الكلى المسوق والدخل المحلى الاجمالى فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠
(وذلك بناء على فرض تناسب استهلاك السلع الزراعية وغيرها فى القطاعات الاقتصادية مع أنصبة تلك القطاعات فى الدخل القومى)

بيان	عام ١٩٥٠	عام ١٩٦٠	عام ١٩٧٠	المتوسط السنوى للفترة ١٩٥٠—١٩٦٠	المتوسط السنوى للفترة ١٩٦١ — ١٩٧٠	المتوسط السنوى للفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠
الدخل الزراعى (٪ من الدخل المحلى الاجمالى)	٤٠,٣٦	٣١,٥٠	٢٧,٧١	٣٥,٥٣	٢٧,٩٧	٣٠,٨٨
استهلاك السكان الزراعيين من الناتج الزراعى (٪ من الدخل المحلى الاجمالى)	١٦,٢٩	٩,٩٢	٧,٦٨	١٢,٦٢	٧,٨٢	٩,٥٤
استهلاك السكان غير الزراعيين من الناتج الزراعى=الناتج الزراعى المسوق (٪ من الدخل المحلى الاجمالى)	٢٤,٠٧	٢١,٦٠	٢٠,٠٠	٢٢,٩١	٢٠,١٥	٢١,٣٤
الدخل غير الزراعى = الناتج غير الزراعى المسوق (٪ من الدخل المحلى الاجمالى)	٥٩,٦٤	٦٨,٥٠	٧٢,٢٩	٦٤,٤٧	٧٢,٠٣	٦٩,١٢
خملة الناتج المسوق (٪ من الدخل المحلى الاجمالى)	٨٣,٧١	٩٠,١٠	٩٢,٣٠	٨٧,٧٨	٩٢,١٨	٩٠,٤٦
نسبة الاسهام السوقى الناتجى للزراعة = نسبة الناتج الزراعى المسوق إلى خملة الناتج المسوق (٪)	٢٨,٧٥	٢٣,٩٧	٢١,٦٧	٢٦,٢٠	٢١,٨٥	٢٣,٥٩

المصدر : جمعت واحتسبت من بيانات جدول ٣ أ .

جدول ٤ : تطور الصادرات الزراعية المصرية فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠

بيان	المتوسط السنوى للفترة ٥٠—١٩٦٠	المتوسط السنوى للفترة ٦١ — ١٩٧٠	المتوسط السنوى للفترة ٥٠ — ١٩٧٠
قيمة صادرات المنتجات الزراعية الخام والمصنعة بالأسعار الجارية (بالمليون جنيه)	١٤٨,٧	٢١٢,٨	١٧٩ ٢
الدخل الزراعى بالأسعار الجارية (بالمليون جنيه)	٤٦٢,٢	٧٩٢,٢	٦٢١,٩
٪ للصادرات الزراعية فى الدخل الزراعى	٣١,٨	٢٦,٨	٢٨,٨

المصدر : (١) بيانات الصادرات الزراعية جمعت واحتسبت من احصاءات التجارة الخارجية — البنك الأهلى المصرى — النشرة الاقتصادية — الادارة العامة للبحوث والاحصاءات — القاهرة اعداد مختلفة .

٢ — بيانات الدخل الزراعى جمعت واحتسبت من (أ) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء — مصلحة الاحصاء والتعداد — تقديرات الدخل القومى من القطاع الزراعى عن الأعوام ١٩٥٨ — ١٩٦٠ ص ٢٤. (ب) وزارة الزراعة — مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء — النشرة الدورية للاقتصاد الزراعى — اعداد سنوية ١٩٦٣ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ .

جدول ٥ : أهمية الزراعة المصرية فى تمويل الواردات فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠ (القيمة بالمليون جنية)

بيان	المتوسط السنوى للفترة ١٩٥٠—١٩٦٠	المتوسط السنوى للفترة ١٩٦١—١٩٧٠	المتوسط السنوى للفترة ١٩٥٠—١٩٧٠
قيمة صادرات المنتجات الزراعية الخام والمصنعة بالأسعار الجارية	١٤٨,٧	٢١٢,٨	١٧٩,٢
قيمة واردات المنتجات الزراعية الخام والمصنعة بالأسعار الجارية	٦١,٦	٩٦,٩	٧٨,٤
قيمة فائض الصادرات الزراعية عن الواردات الزراعية	٨٧,١	+١١٥,٩	٩٠,٨
قيمة صادرات المنتجات الخام والمصنوعة غير الزراعية بالأسعار الجارية	٧,٥	٣١,٣	١٨,٨
قيمة واردات المنتجات الخام والمصنعة غير الزراعية بالأسعار الجارية	١٤٦,٦	٢٥٠,٧	١٩٦,٢
قيمة عجز الصادرات غير الزراعية عن الواردات غير الزراعية	١٣٩,١	٢١٩,٤	١٧٧,٤

المصدر : جمعت واحتسبت من احصاءات التجارة الخارجية — نفس المرجع السابق فى جدول ٠٤

المراجع

مراجع باللغة العربية

١ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – تقديرات الدخل القومى من القطاع الزراعى عن الأعوام ١٩٥٨ – ١٩٦٠ – القاهرة

٢ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – بحث العمالة بالعينة فى جمهورية مصر العربية – نتائج دورة مايو ١٩٧١ مرجع رقم ١ – ٢٢٢ نوفمبر ١٩٧٢ .

٣ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب السنوى للاحصاءات العامة – القاهرة – اعداد مختلفة .

٤ – البنك الأهلى المصرى – النشرة الاقتصادية – الادارة العامة للبحوث والاحصاءات القاهرة – اعداد مختلفة .

٥ – زكى محمود شبانه (دكتور) – أثر الزراعة المصرية فى النهضة الاقتصادية القومية – المؤتمر الزراعى الرابع ١٩٦٣ جمعية خريجى المعاهد الزراعية – القاهرة – ص ٣٩ .

٦ – عبد التواب اليمانى (دكتور) – محاضرات فى الاقتصاد الزراعى (استنسل) قسم الاقتصاد الزراعى – كفر الشيخ ١٩٧٥ .

٧ – عصام أبو الوفا (دكتور) وعلى يوسف خليفة (دكتور) – مقدمة فى الاقتصاد الزراعى – دار المطبوعات الجديدة – الاسكندرية ١٩٧٥ .

٨ – محمود أحمد الشافعى (دكتور) أهمية الزراعة فى تنمية الاقتصاد القومى – المؤتمر الزراعى الرابع ١٩٦٣ – جمعية خريجى المعاهد الزراعية القاهرة – ص ٢٥ .

مراجع باللغة الانجليزية

9. Heady Earl, o., Economics of Agricultural Proiuction and Resource Use., Engle Wood Cliffs, N.J., USA., 1964 .

10. Kuznets, S., „Growth and Contribution of Agrlculture : Nates on Measurmeuts„ International Journal of Agrerian Affairs; Vol. 3, pp. 59 — 75.